

وزارة المالية

قرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك

الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية
رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ وتعديلاتها ؛

وعلى قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى قرار البنك المركزي والجهاز المصرفي بجلسته المعقودة

بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢١ ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص البند (٦/أ) من المادة (٧٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك

المشار إليها ، النص الآتي :

"ما يتم شراؤه للاستعمال الشخصي من الأسواق الحرة المقامة داخل الدوائر
الجمركية وذلك خلال (٤٨) ساعة من وصول الراكب ، بما لا يتجاوز مبلغ (٢٠٠)
دولار أمريكي ، على ألا يتجاوز ما يسمح له بشرائه من أصناف المشروبات الروحية
عن عدد (٣) لتر على الأكثر بشرط أن يسدد عن اللتر الأول والثاني نسبة (١٪) من
الضريبة الجمركية المستحقة وأن يسدد نسبة (٢٥٪) من الضريبة الجمركية المستحقة
عن اللتر الثالث وبعده (١٣) دولاراً أو ما يعادله وفقاً للقيمة ونوع العملة التي
تم البيع بها عن كل لتر و (٢) خرطوشة سجائر ، ويسمح له باستبدال (١) لتر فقط

من المشروبات الروحية بعدد واحد كرتونة من البيرة ، ويعامل من لديه جواز سفر خاص بحرى وجواز سفر خاص نفس المعاملة على أحدهما ، وفي حالة استحقاق أحد أفراد الأسرة أو كلها للإعفاء المقرر بهذا البند يمنح حد الإعفاء لكل منهم على حدة ، ولا يجوز جمع قيمة الإعفاء فى شىء واحد " .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٢٤/٢/١٥

وزير المالية

د/ محمد معيط